جامعة الأزهر
مركز صالح عبد الله كامل
للاقتصاد الإسلامي

Al-AZHAR UNIVERSITY
S.A. KAMEL CENTER
FOR ISLAMIC ECONOMICS

ندوة

الزراعة ومستقبل الاقتصاد المصرى

الاثنين : ٢١ رجب ١٤٢٢هـ الموافق ٨ أكتوبر ٢٠٠١م

تحليل اقتصادى للزراعة المصرية ودورها فى تنشيط القطاعات الاقتصادية الأخرى

د. حمودة عبد العظيم محمد ، د. عثمان على إسماعيل
كلية الزراعة – جامعة الأزهر – أسيوط

تحليل اقتصادى للزراعة المصرية
ودورها فى تنشيط القطاعات الاقتصادية الأخرى

دكتور/ حمودة عبد العظيم محمد(*) دكتور/ عثمان على اسماعيل(*)

مقدمة

تعد الزراعة أهم صناعة فى البنيان الاقتصادى المصرى، حيث يسهم الناتج المحلى الزراعى بنحو ٢١% من اجمالى الناتج القومى فى عام ٩٩/ ٢٠٠٠، كما أن القطاع الزراعى يستوعب حوالى ٢٩% من اجمالى القوى العاملة المصرية فى عام ٩٩/٢٠٠٠، فضلا عن دور الزراعة فى توفير الغذاء والكساء للسكان، والمواد الخام Raw material للكثير من الصناعات التحويلية الزراعية كالصناعات الغذائية، وصناعات الغزل والنسيج، كذلك لايفوتنا الدور الهام الذى تلعبه الزراعة فى التجارة الخارجية المصرية، حيث بلغت نسبة مساهمة الصادرات السلعية الزراعية حوالى ٩,٥% من اجمالى الصادرات السلعية المصرية فى عام ١٩٩٨/٩٧.

هذا مع الأخذ فى الاعتبار أن هذه الأهمية الاقتصادية لدور القطاع الزراعى فى تنمية الاقتصاد القومى سوف تتزايد فى المستقبل القريب ازاء ما يحدث حاليا على الساحة الدولية فى ظل ما يواجهه العالم اليوم من نظام اقتصادى عالمى جديد يقوم على منظومة متشابكة من العلاقات الاقتصادية التى سوف تزداد عمقا بسيادة نظام اقتصادى موحد تتبادل فيه كل دول العالم الاعتماد على بعضها البعض سواء كان ذلك فى المواد الخام أو فى السلع

*) كلية الزراعة–جامعة الأزهر– أسيوط

المصـــنعة أو فـــى الأسواق أو رؤوس الأموال أو العمالة أو الخبرات الفنية وهـــو ما يعرف حديثا باصطلاح العولمة Globalization ، هذا مما يفرض علـــى الاقتصاد المصرى بصفة عامة والقطاع الزراعى بصفة خاصة اعادة ترتيـــب وتحديث سياساته حتى يمكن أن يتكيف مع هذا النظام العالمى الجديد ويواجه متطلباته المختلفة.

وتســـهم الـــزراعة اســـهاما فعلـــيا فى التنمية الاقتصادية باعتبارها أحد القطاعات الرئيسية فى الاقتصاد القومى، وذلك عن طريق مساندتها وتدعيمها للقطاعـــات الاقتصـــادية الأخرى، واتاحة الفرصة أمام الاقتصاد القومى لأن يســـهم بصـــورة أفضـــل فى التجارة الدولية فيزداد بذلك ارتباطه بالاقتصاد العالمى، وتؤدى هذه المساهمة الفعالة الى نمو الناتج المحلى الزراعى فيزداد بذلـــك الـــناتج القومـــى وهـــو مـــا يســـمى بالمساهمة الانتاجية Output contribution أو عندما تحدث عمليات تبادل بين قطاع الزراعة لما ينتجه من سلع وخدمات مع القطاعات الاقتصادية الأخرى وهو ما يسمى بالمساهمة التســـويقية Market contribution أو عـــندما تســـهم ببعض من مواردها لاســـتخدامها فـــى القطاعـــات الاقتصادية الأخرى وهى ما تسمى بالمساهمة المورديـــة Factor contribution ، وعلـــى ذلك فدور الزراعة فى تنشيط القطاعـــات الاقتصـــادية الأخـــرى يتحدد من خلال الزيادة السنوية فى الناتج الـــزراعى وحجـــم مـــاتم تبادلـــه من سلع وخدمات بين الزراعة والقطاعات الاقتصادية الأخرى التى يتكون منها البنيان الاقتصادى القومى، وكذلك مقدار مـــا تـــم نقلـــه من موارد القطاع الزراعى الى القطاعات غير الزراعية فى الاقتصاد القومى.

المشكلة البحثية:

تتمثل مشكلة هذا البحث فى دراسة تراجع دور القطاع الزراعى فى تنشيط القطاعات الاقتصادية الأخرى فى ضوء تطبيق سياسات الاصلاح الاقتصادى وبرامج التغيرات الهيكلية التى سادت كافة القطاعات الاقتصادية منذ منتصف الثمانينات، خاصة وأن الزراعة هى النشاط الاقتصادى الرئيسى الذى ترتكز عليه العديد من الأنشطة الاقتصادية الأخرى.

هدف البحث:

يهدف هذا البحث الى دراسة وقياس اسهام القطاع الزراعى فى الناتج المحلى الاجمالى مقارنا بالقطاعات غير الزراعية وأسباب تراجع نسبة هذا الاسهام بالاضافة الى قيام الاسهام الموردى المتمثل فى عنصرى العمل ورأس المال، وذلك بهدف الوصول الى الأسباب الحقيقية وراء تراجع دور هذا القطاع فى تنشيط القطاعات الاقتصادية الأخرى.

الطريقة البحثية ومصادر البيانات:

اتبع فى هذا البحث اسلوبى التحليل الوصفى والكمى لدراسة تطور المتغيرات المختلفة المتعلقة بموضوع البحث والتى تتمثل فى الناتج المحلى الاجمالى، الناتج المحلى الاجمالى للقطاع الزراعى والقطاعات غير الزراعية الأخرى، وقد اعتمد هذا البحث على العديد من الجهات الرسمية وغير الرسمية، مثل وزارة الزراعة، وزارة التخطيط، ووزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية، وكذا النشرات الاقتصادية الصادرة عن البنك الأهلى المصرى،

والبـــنك المركزى المصرى ، فضلا عن العديد من الدراسات والأبحاث التى تناولت هذا الموضوع من جوانبه المختلفة.

نتائج البحث ومناقشتها

أولا: قياس الاسهام الناتجى للزراعة ومقارنته بالاسهام الناتجى للقطاعات غير الزراعية:

ان مـــدى اسهام الزراعة فى التنمية الاقتصادية يتحدد بمعدل الزيادة الســـنوية فـــى الـــناتج الزراعى وبحجم السلع والخدمات التى يتم تبادلها بين الزراعه والقطاعات الأخرى و بحجم الموارد التى تنتقل من القطاع الزراعى الى القطاعات غير الزراعيه فى الأقتصاد القومى .

ويســـتهدف هـــذا الجـــزء من البحث قياس الأسهام الناتجى للزراعه ومقارنـــته بالأســـهام الـــناتجى للقطاعات غير الزراعيه فى الفتره ١٩٨٠ – ٢٠٠٠ . كمـــا يســـتهدف أيضا مقارنة الأسهام الناتجى للقطاعين – الزراعى وغير الزراعى – فى الفترتين ٨٠ / ١٩٨١ –١٩٩٠/٨٩ ، ١٩٩١/٩٠ –٩٩ / ٢٠٠٠ . ويعـــزى هذا التقسيم الى ما تتسم به الفتره الثانيه من طابع خاص يمـــيزها عـــن الفتره الأولى ، فقد شهدت الفتره الثانيه تغيرات واسعه النطاق فـــى كل من المنوالين التوزيعى والوظيفى فى البنيان الأقتصادى المصرى ، يضـــاف الـــى ذلـــك أن الفتره الثانيه اتسمت بالتركيز على الاصلاح الهيكلى بواسطة حزمه من السياسات النقديه والماليه بهدف اصلاح جانب العرض فى القطاعـــات الاقتصاديه المختلفه . والمعتقد أن لهذه التغيرات أهميه كبيره فى

تحديـــد الأســـهام الناتجى النسبى للزراعه وغيرها من القطاعات الأخرى فى تلك الفتره .

ان النمو فى الناتج القومى هو بطبيعة الحال داله للنمو فى ناتج الزراعه والنمو فى أنتجة القطاعات الأخرى غير الزراعيه . ولقياس الأسهام الناتجى لقطاع الزراعه و مقارنته بنظيره فى القطاعات غير الزراعيه سوف يستخدم أســلوب الأنحدار المتعدد فى تقدير معالم دوال الناتج القومى الاجمالى خلال فترات الدراسه .

ويعـــتقد الباحثين أن الداله اللوغاريتميه هى من أنسب الدالات التى يمكن استخدامها فى هذا المجال . ويرجع ذلك الى عدة عوامل أهمها :

- ان دالـــه الـــناتج القومـــى الأجمالى هى داله متزايده ، بمعنى ازدياد قيمـــتها بازدياد قيم المتغيرات المستقله فيها دون أن تصل الى نهايه عظمى وهذه من أهم صفات الداله اللوغاريتميه .
- ان التقديرات التى يتم الحصول عليها مباشرة من الداله اللوغاريتميه هـــى المرونات المتوسطه للعوامل المستقله فى الداله بالنسبه للمتغير التابع فيها . ولا شك أن البيانات المتاحه لاتسمح بأكثر من ذلك .
- انخفـــاض عدد الملاحظات الأمر الذى يزيد من الكفاءة النسبية للدالة اللوغاريتمية عند مقارنتها بأية دالة انحنائية أخرى، ويعزى ذلك الى ازديـــاد درجات الحرية بعد تقدير المعالم فى الدالة اللوغاريتمية عنه فى أية دالة انحنائية أخرى.

وقد استند التقدير الاحصائى للدالة اللوغاريتمية الى تقديرات الدخل المحلى الاجمالى والدخل الزراعى وبيانات الدخول فى القطاعات غير الزراعية بالأسعار الثابتة لتكلفة عوامل الانتاج.

والمعتقد أن الاسهام الناتجى النسبى لقطاع الزراعة من جهة وللقطاعات غير الزراعية من جهة أخرى يتحدد بنسبتين اثنتين هما:

- نسبة معدل النمو السنوى فى الناتج الزراعى الى نظيره فى ناتج القطاعات غير الزراعيه. اذ يتوقع أنه كلما قلت هذه النسبه كلما انخفض الأسهام الناتجى للزراعه عند مقارنته بالأسهام الناتجى للقطاعات غير الزراعيه .
- نسبة ناتج الزراعه الى ناتج القطاعات غير الزراعيه. ويتوقع أيضا أنه كلما أنخفضت هذه النسبة كلما أنخفض الأسهام الناتجى للزراعه . و لذلك فانه يلزم تقدير هاتين النسبتين فى الفترتين ٨٠ / ١٩٨١ -٨٩/ ١٩٩٠ ، ٩٠ /١٩٩١ -٩٩ /٢٠٠٠،وتحديد تأثيرها على الأسهام الناتجى النسبى للقطاعين فى الفترتين المذكورتين .

ولتقدير النسبة الأولى قدرت الدوال الخطيه للنمو فى كل من الدخل الزراعى و الدخول غير الزراعيه فى الفترات المذكوره . كما قدرت النسبة الثانية بقسمة متوسط الدخل الزراعى على متوسط الدخل غير الزراعى فى كل فتره .

ولمعرفة التغير الذى طرأ على الأسهام الناتجى للزراعه و غيرها من القطاعات الأخرى ثم تقدير معالم الداله اللوغاريتميه للدخل المحلى الأجمالى فى الفترتين المذكورتين سابقا .

١. بأحتساب معادلة الأنحدار اللوغاريتمات للدخل المحلى الأجمالى كداله للدخـــل الـــزراعى والدخول غير الزراعيه فى الفتره ٨٠ /١٩٨١ – ٨٩ / ١٩٩٠ ، ٩٠ /١٩٩١–٩٩/٢٠٠٠ تبين أن :

لوص$_{هـ}$ = ٠,٤٥٨ + ٠,١٥٩ لو س$_{١هـ}$ + ٠,٨٤٠ لو س$_{٢هـ}$ (١)
(٣٩,٥٥٠) (٢١٧,٩٠١)

ر = ١,٠٠ ، ر^{٢} = ١,٠٠ ، ر$^{-٢}$ = ١,٠٠ف = ١٤٣٦١١٣

حيث ص$_{هـ}$ = الدخل المحلى الاجمالى فى السنة هـــ

س$_{١هـ}$ = الدخل الزراعى فى السنة هـــ

س$_{٢هـ}$ = الدخول غير الزراعية فى السنة هـــ

هـــ = ١٩٨١/٨٠ ، ١٩٨٢/٨١، ..... ، ٢٠٠٠/٩٩ .

لو ص$_{هـ}$ =٠,٤١٤ + ٠,١٥٩ لو س$_{١هـ}$ + ٠,٨٤٤ لو س$_{٢هـ}$. (٢)
(١٦,٧١٨) (١٦,٢٩٦)

ر = ١,٠ ، ر^{٢} = ١,٠، ر$^{-٢}$ =١,٠، ف = ٧٧٠١٩,٢٠٤

حيث ص$_{هـ}$ = الدخل المحلى الاجمالى فى السنة هـــ

س$_{١هـ}$ = الدخل الزراعى فى السنة هـــ

س$_{٢هـ}$ = الدخول غير الزراعية فى السنة هـــ

هـــ = ١٩٨١/٨٠، ١٩٨٢/٨١، .... ، ١٩٩٠/٨٩ .

لو ص$_{هـ}$ =١,٠٧٩ + ١,٠١١ لو س$_{١هـ}$ + ٠,٠٤٩٥٥ لو س$_{٢هـ}$.. (٣)
(١,٢٧٧) (٢١,٥٥٧)

ر =٠,٩٩٦ ، ر^{٢} = ٠,٩٩١ ر$^{-٢}$ ٠,٩٨٩ ، ف = ٣٩٩,٢٨٤

حيث ص هـ = الدخل المحلى الاجمالى فى السنة هـ

س ١هـ = الدخل الزراعى فى السنة هـ

س ٢هـ = الدخول غير الزراعية فى السنة هـ

هـ = ١٩٩١/٩٠ ، ١٩٩٢/٩١، ... ، ٢٠٠٠/٩٩ .

ويتضح من المعادلات الثلاث السابقة وجود علاقة مباشرة معنوية احصائيا على مستوى ٠,٠١ (حيث تشير الأرقام بين القوسين الى قيمة ت) بين معدل النمو السنوى فى الدخل الزراعى ومعدل النمو السنوى فى الدخل المحلى الاجمالى.

٢. باحتساب معادلة الاتجاه العام لكل من الدخل الزراعى والدخول غير الزراعية فى الفترة ١٩٨١/٨٠ – ٢٠٠٠/١٩٩٩ تبين أن:

ص زهـ = ٧٩٢٢,٢ + ٢٤٦٦,٢ س هـ ..... (٤)

(٥,١١٦٩)

ر = ٠,٦٨٤٥ ، ر^{٢} = ٠,٤٦٨٦

حيث ص زهـ = الدخل الزراعى فى السنة هـ

س هـ = الزمن

هـ = ١٩٨١/٨٠ ، ١٩٨٢/٨١ ، ..... ، ٢٠٠٠/٩٩ .

ص غ هـ = ٤١٤٣٥,٤- + ١٢٢٧٣ س هـ ..... (٥)

ر = ٠,٩٣٢٤ ، ر^{٢} = ٠,٨٦٩٤

حيث ص غ هـ = الدخول غير الزراعية فى السنة هـ

س هـ = الزمن

هـ = ١٩٨١/٨٠، ١٩٨٢/٨١ ، ..... ٢٠٠٠/٩٩ .

وتبين من المعادلتين (٤) ، (٥) أن كل من الدخل الزراعى والدخول غير الزراعية تأخذ اتجاها صعوديا معنوي احصائيا على مستوى ٠,٠١ (حيث تشير الأرقام بين القوسين الى قيمة ت)

٣. قدر متوسط الدخل الزراعى فى الفتره ٨٠ /١٩٨١ -٩٩/٢٠٠٠ بنحو ١٧٩٢,٤ مليون جنيه ، بينما قدر متوسط الدخل غير الزراعى فى الفترة ٨٠/١٩٨١ -٩٩/٢٠٠٠ بنحو ١٧٩٧٢,٤ مليون جنية ، بينما قدر متوسط الدخل غير الزراعى فى نفس الفترة بحوالى ٨٧٤٣٥,٤ مليون جنية (جدول رقم ١) ويعنى ذلك ان نسبة الدخول غير الزراعية الى الدخل الزراعى تبلغ فى المتوسط نحو ٤,٩ اى ما يعادل خمسة امثاله تقريبا فى الفترة محل الدراسة

وبقياس الاسهام الناتجى للقطاع الزراعى والقطاعات غير الزراعية فى الفترة ٨٠/١٩٨١- ٩٩/٢٠٠٠ تؤكد التقديرات المتحصل عليها فى المعادلة (١) العلاقة المباشرة والمعنوية احصائيا بين معدل النمو السنوى فى الدخل المحلى الاجمالى . فقد قدرت مرونة دالة الدخل المحلى الاجمالى بالنسبة للدخل الزراعى بنحو ٠,١٥ ، أى أنه بازدياد الدخل الزراعى بمعدل ١% سنويا يزداد الدخل المحلى الاجمالى تبعا لذلك فى المتوسط بنحو ٠,١٥% فى الفترة ٨٠/١٩٨١- ٩٩/٢٠٠٠ وقدر متوسط الدخل المحلى الاجمالى السنوى فى الفترة ٨٠/١٩٨١ -٩٩/٢٠٠٠ بنحو ١٠٥,٤٠٨ مليار جنية بينما قدر متوسط الدخل الزراعى السنوى فى نفس الفترة بحوالى ١٧,٩٧٢مليار جنيه جدول (١) . اى ان زيادة الدخل الزراعى السنوى فى المتوسط بمقدار ٠,١٧٩ مليار جنيه (١٧,٩٧٢× ٠,٠١) يتبعه زيادة مقابلة فى الدخل

المحلـــى الاجمـــالى الســـنوى بمقـــدار ٠,١٥٨١ مليار جنية (١٠٥,٤٠٨× ٠,٠٠١٥)، ويعـــنى ذلـــك انه بازدياد الدخل الزراعى السنوى فى المتوسط بمقـــدار ملـــيار جنـــية يزداد الدخل المحلى الاجمالى السنوى فى المتوسط – وبفعل تأثير المضاعف – بمقدار ٢٨٣ مليار جنيه (٠,١٧٩× ٠,١٥٨١) .

ويعزى تأثير المضاعف لزيادة الدخل الزراعى على الدخل القومى الى أن نمـــو الدخل الزراعى يزيد من حجم الاسهام السوقى والموردى للزراعة فيســـاعد بذلك على تدعيم ومساندة الانشطة الاقتصادية الاخرى ، ففيما يتعلق بازديـــاد الاســـهام السوقى فان ازدياد الناتج الزراعى يؤدى الى ازدياد مقابل فى الجزء من هذا الناتج الذى يتم تداوله فى القطاعات غير الزراعية المحلية او الاقتصاد العالمى ، فضلا عن ذلك فان التوسع فى الناتج الزراعى وزيادة الانتاجـــية الزراعـــية ســـيزيد بـــلا شك من حجم الاسهام السوقى للزراعة المصـــرية فـــى التنمـــية الاقتصادية الشمولية من خلال زيادة القوة الشرائية للسكان الزراعيين وبالتالى اتساع الطاقة السوقية للقطاع الزراعى نفسه.

أمـــا فيما يتعلق بازدياد الاسهام الموردى للزراعة المصرية فان ازدياد الناتـــج الزراعى والانتاجية الزراعية يتيح الفرصة لانتقال الموارد الزراعية (العمـــل ورأس المـــال) لاســـتخدامها فـــى القطاعات غير الزراعية، فزيادة الانتاجـــية الزراعـــية عن طريق التقدم التكنولوجى يترتب عليه توفير موارد العمـــل والمـــواد الخـــام وانـــتقالها الى القطاعات غير الزراعية فتدعم بذلك نشـــاطها وبالـــتالى اسهامها فى التنمية الاقتصادية ، يضاف الى ذلك أن نمو الـــناتج الزراعى يسهم فى تكوين رأس المال سواء فى الزراعة نفسها أو فى غيرها من القطاعات الأخرى فبازدياد الناتج الزراعى تتحسن شروط المبادلة

لصـــالح القطاعـــات الغير زراعية مما يخلق مناخا مناسبا للاستثمار فى تلك القطاعـــات ولـــتدفق المدخرات الزراعية اليها، كما يساعد على تكوين رأس المال مباشرة فى الزراعة مما يقلل من اعتمادها على القطاعات الأخرى فى توفير رأس المال اللازم للتنمية الاقتصادية.

تشـــيرالتقديرات المتحصـــل علـــيها فى المعادلة (١) الى اختلاف مدى الاسهام الناتجى للزراعة بالمقارنة بنظيره فى القطاعات غير الزراعية ، فاذا أعتـــبرت مـــرونة الدالـــة فى المعادلة (١) كمقياس للازدياد الناتجى للقطاع الـــزراعى والقطاعـــات غـــير الزراعـــية فيمكن القول بأن الاسهام الناتجى للقطاعـــات غـــير الزراعية يبلغ تقريبا خمسة أمثال الاسهام الناتجى للقطاع الـــزراعى فـــى الفترة ١٩٨١/٨٠ – ٢٠٠٠/٩٩ ، حيث قدرت مرونة الدالة بالنسبة للدخول غير الزراعية فى المعادلة (١) بنحو ٠,٨٤ بينما بلغت مرونة الدالـــة بالنســـبة للدخـــل الـــزراعى حوالـــى ٠,١٦ أى أنه بازدياد الدخول غيرالزراعـــية بمعـــدل ١% سنويا يزداد الدخل المحلى الاجمالى السنوى فى المتوســـط بمعدل ٠,٨٤% بينما يزداد هذا الدخل بمعدل ٠,١٥% فقط بزيادة الدخل الزراعى السنوى بمعدل ١% فى الفترة موضع الدراسة.

ويـــتحدد الاسهام الناتجى النسبى للقطاعين (الزراعى وغير الزراعى) بمعـــدل النمو السنوى النسبى فى ناتجيهما وبالأهمية النسبية للدخل الزراعى والدخـــول غير الزراعية فى الدخل القومى، وفيما يتعلق بمعدل النمو السنوى فـــى القطاعيـــن يتبين من المعادلة (أ) أن الدخل الزراعى ازداد سنويا بمقدار ٢٤٦٦ مليون جنيه فى الفترة ١٩٨١/٨٠- ٢٠٠٠/٩٩ .

جدول رقم (١) تغيرات الناتج المحلى الاجمالى بتكلفة عوامل الانتاج الثابتة بالمليون جنيه وفقا لقطاعات الاقتصادية بجمهورية مصر العربية

خلال الفترة (١٩٨٧/٨٨-٢٠٠٠/٩٩)

السنوات / القطاعات	٨٧/٨٨ (١)	٨٧/٨٨ (٢)	٨٧/٨٨ (٣)	٨٧/٨٨ (٤)	٨٨/٨٩ (٥)	٨٨/٨٩ (٦)	٨٨/٨٩ (٧)	٨٨/٨٩ (٨)	٨٩/٩٠ (٩)	٨٩/٩٠ (١٠)	٨٩/٩٠ (١١)	٩٠/٩١ (١٢)	٩٠/٩١ (١٣)	٩٠/٩١ (١٤)	٩١/٩٢ (١٥)	٩١/٩٢ (١٦)	٩١/٩٢ (١٧)	٩٢/٩٣ (١٨)	٩٢/٩٣ (١٩)	٩٢/٩٣ (٢٠)	٩٣/٩٤ (٢١)	٩٣/٩٤ (٢٢)	٩٣/٩٤ (٢٣)	٩٤/٩٥ (٢٤)	٩٤/٩٥ (٢٥)	٩٤/٩٥ (٢٦)	٩٥/٩٦ (٢٧)	٩٥/٩٦ (٢٨)	٩٥/٩٦ (٢٩)	٩٦/٩٧ (٣٠)	٩٦/٩٧ (٣١)	٩٦/٩٧ (٣٢)	٩٧/٩٨ (٣٣)	٩٧/٩٨ (٣٤)	٩٧/٩٨ (٣٥)	٩٨/٩٩ (٣٦)	٩٨/٩٩ (٣٧)	٩٨/٩٩ (٣٨)	٩٩/٢٠٠٠ (٣٩)	٩٩/٢٠٠٠ (٤٠)	٩٩/٢٠٠٠ (٤١)
الزراعة	٢٩١٠٠	٢٩٤٥٠	٢٩٨٠٠	٢٩٨٥٠	٢٩٩٠٠	٣٠٢٠٠	٣٠٤٠٠	٣٠٦٠٠	٣٠٨٠٠	٣١٠٠٠	٣١٢٠٠	٣١٤٠٠	٣١٦٠٠	٣١٨٠٠	٣٢٠٠٠	٣٢٢٠٠	٣٢٤٠٠	٣٢٦٠٠	٣٢٨٠٠	٣٣٠٠٠	٣٣٢٠٠	٣٣٤٠٠	٣٣٦٠٠	٣٣٨٠٠	٣٤٠٠٠	٣٤٢٠٠	٣٤٤٠٠	٣٤٦٠٠	٣٤٨٠٠	٣٥٠٠٠	٣٥٢٠٠	٣٥٤٠٠	٣٥٦٠٠	٣٥٨٠٠	٣٦٠٠٠	٣٦٢٠٠	٣٦٤٠٠	٣٦٦٠٠	٣٦٨٠٠	٣٧٠٠٠	٣٧٢٠٠	٣٧٤٠٠
الصناعة	١٨٣٤٠٣	١٩٣٦٤٣	٢٠٣٦٤٣	٢١٣٦٤٣	٢٢٣٦٤٣	٢٣٣٦٤٣	٢٤٣٦٤٣	٢٥٣٦٤٣	٢٦٣٦٤٣	٢٧٣٦٤٣	٢٨٣٦٤٣	٢٩٣٦٤٣	٣٠٣٦٤٣	٣١٣٦٤٣	٣٢٣٦٤٣	٣٣٣٦٤٣	٣٤٣٦٤٣	٣٥٣٦٤٣	٣٦٣٦٤٣	٣٧٣٦٤٣	٣٨٣٦٤٣	٣٩٣٦٤٣	٤٠٣٦٤٣	٤١٣٦٤٣	٤٢٣٦٤٣	٤٣٣٦٤٣	٤٤٣٦٤٣	٤٥٣٦٤٣	٤٦٣٦٤٣	٤٧٣٦٤٣	٤٨٣٦٤٣	٤٩٣٦٤٣	٥٠٣٦٤٣	٥١٣٦٤٣	٥٢٣٦٤٣	٥٣٣٦٤٣	٥٤٣٦٤٣	٥٥٣٦٤٣	٥٦٣٦٤٣	٥٧٣٦٤٣	٥٨٣٦٤٣
البترول	٢٥٠٣٠٨	٢٦٤١٠٨	٢٧٨١٠٨	٢٩٢١٠٨	٣٠٦١٠٨	٣٢٠١٠٨	٣٣٤١٠٨	٣٤٨١٠٨	٣٦٢١٠٨	٣٧٦١٠٨	٣٩٠١٠٨	٤٠٤١٠٨	٤١٨١٠٨	٤٣٢١٠٨	٤٤٦١٠٨	٤٦٠١٠٨	٤٧٤١٠٨	٤٨٨١٠٨	٥٠٢١٠٨	٥١٦١٠٨	٥٣٠١٠٨	٥٤٤١٠٨	٥٥٨١٠٨	٥٧٢١٠٨	٥٨٦١٠٨	٦٠٠١٠٨	٦١٤١٠٨	٦٢٨١٠٨	٦٤٢١٠٨	٦٥٦١٠٨	٦٧٠١٠٨	٦٨٤١٠٨	٦٩٨١٠٨	٧١٢١٠٨	٧٢٦١٠٨	٧٤٠١٠٨	٧٥٤١٠٨	٧٦٨١٠٨	٧٨٢١٠٨	٧٩٦١٠٨	٨١٠١٠٨
التشييد	٢٦٨٠٣	٢٨٠٠٣	٢٩٢٠٣	٣٠٤٠٣	٣١٦٠٣	٣٢٨٠٣	٣٤٠٠٣	٣٥٢٠٣	٣٦٤٠٣	٣٧٦٠٣	٣٨٨٠٣	٤٠٠٠٣	٤١٢٠٣	٤٢٤٠٣	٤٣٦٠٣	٤٤٨٠٣	٤٦٠٠٣	٤٧٢٠٣	٤٨٤٠٣	٤٩٦٠٣	٥٠٨٠٣	٥٢٠٠٣	٥٣٢٠٣	٥٤٤٠٣	٥٥٦٠٣	٥٦٨٠٣	٥٨٠٠٣	٥٩٢٠٣	٦٠٤٠٣	٦١٦٠٣	٦٢٨٠٣	٦٤٠٠٣	٦٥٢٠٣	٦٦٤٠٣	٦٧٦٠٣	٦٨٨٠٣	٧٠٠٠٣	٧١٢٠٣	٧٢٤٠٣	٧٣٦٠٣	٧٤٨٠٣
التجارة	٤٩٤٠	٥٠٤٠	٥١٤٠	٥٢٤٠	٥٣٤٠	٥٤٤٠	٥٥٤٠	٥٦٤٠	٥٧٤٠	٥٨٤٠	٥٩٤٠	٦٠٤٠	٦١٤٠	٦٢٤٠	٦٣٤٠	٦٤٤٠	٦٥٤٠	٦٦٤٠	٦٧٤٠	٦٨٤٠	٦٩٤٠	٧٠٤٠	٧١٤٠	٧٢٤٠	٧٣٤٠	٧٤٤٠	٧٥٤٠	٧٦٤٠	٧٧٤٠	٧٨٤٠	٧٩٤٠	٨٠٤٠	٨١٤٠	٨٢٤٠	٨٣٤٠	٨٤٤٠	٨٥٤٠	٨٦٤٠	٨٧٤٠	٨٨٤٠	٨٩٤٠
السياحة	٢٢٠٠	٢٣٠٠	٢٤٠٠	٢٥٠٠	٢٦٠٠	٢٧٠٠	٢٨٠٠	٢٩٠٠	٣٠٠٠	٣١٠٠	٣٢٠٠	٣٣٠٠	٣٤٠٠	٣٥٠٠	٣٦٠٠	٣٧٠٠	٣٨٠٠	٣٩٠٠	٤٠٠٠	٤١٠٠	٤٢٠٠	٤٣٠٠	٤٤٠٠	٤٥٠٠	٤٦٠٠	٤٧٠٠	٤٨٠٠	٤٩٠٠	٥٠٠٠	٥١٠٠	٥٢٠٠	٥٣٠٠	٥٤٠٠	٥٥٠٠	٥٦٠٠	٥٧٠٠	٥٨٠٠	٥٩٠٠	٦٠٠٠	٦١٠٠	٦٢٠٠
مجموع قطاعات الخدمات الانتاجية	٢٧٩٤٠١	٢٨٩٤٠١	٢٩٩٤٠١	٣٠٩٤٠١	٣١٩٤٠١	٣٢٩٤٠١	٣٣٩٤٠١	٣٤٩٤٠١	٣٥٩٤٠١	٣٦٩٤٠١	٣٧٩٤٠١	٣٨٩٤٠١	٣٩٩٤٠١	٤٠٩٤٠١	٤١٩٤٠١	٤٢٩٤٠١	٤٣٩٤٠١	٤٤٩٤٠١	٤٥٩٤٠١	٤٦٩٤٠١	٤٧٩٤٠١	٤٨٩٤٠١	٤٩٩٤٠١	٥٠٩٤٠١	٥١٩٤٠١	٥٢٩٤٠١	٥٣٩٤٠١	٥٤٩٤٠١	٥٥٩٤٠١	٥٦٩٤٠١	٥٧٩٤٠١	٥٨٩٤٠١	٥٩٩٤٠١	٦٠٩٤٠١	٦١٩٤٠١	٦٢٩٤٠١	٦٣٩٤٠١	٦٤٩٤٠١	٦٥٩٤٠١	٦٦٩٤٠١
الاسكان والمرافق العامة	٢٢٤٠	٢٣٤٠	٢٤٤٠	٢٥٤٠	٢٦٤٠	٢٧٤٠	٢٨٤٠	٢٩٤٠	٣٠٤٠	٣١٤٠	٣٢٤٠	٣٣٤٠	٣٤٤٠	٣٥٤٠	٣٦٤٠	٣٧٤٠	٣٨٤٠	٣٩٤٠	٤٠٤٠	٤١٤٠	٤٢٤٠	٤٣٤٠	٤٤٤٠	٤٥٤٠	٤٦٤٠	٤٧٤٠	٤٨٤٠	٤٩٤٠	٥٠٤٠	٥١٤٠	٥٢٤٠	٥٣٤٠	٥٤٤٠	٥٥٤٠	٥٦٤٠	٥٧٤٠	٥٨٤٠	٥٩٤٠	٦٠٤٠	٦١٤٠	٦٢٤٠

البيان / القطاعات	٨٢/٨١ (١)	٨٣/٨٢ (٢)	٨٤/٨٣ (٣)	٨٥/٨٤ (٤)	٨٦/٨٥ (٥)	٨٧/٨٦ (٦)	٨٨/٨٧ (٧)	٨٩/٨٨ (٨)	٩٠/٨٩ (٩)	٩١/٩٠ (١٠)	٩٢/٩١ (١١)	٩٣/٩٢ (١٢)	٩٤/٩٣ (١٣)	٩٥ ٢٠٠٠ (٥)
الخدمات الاجتماعية والشخصية	٤٨٠٦	٨٠٩٦	٨٥٦٠	٨٨٦	٩٢١٥	٩٦٤٥	١٠٢٢٠	١٠٨٢٢	١١٤٥٠	١٢٠٧٩	١٢٧٤٨	١٣٤٧٣	١٤٢٠٤	١٥٠٤٠
الخدمات الحكومية والتأمينات	١٦٦٤٠٦	١٧٠٦٦	١٧٧٠٤	١٨٤٤٠	١٩١٤٠	١٩٨٨٠	٢٠٦٤٠	٢١٤٠٠	٢٢٢٠٠	٢٣٠٠٠	٢٣٨٠٠	٢٤٦٠٠	٢٥٤٠٠	٢٦٢٠٠
مجموع القطاعات الخدمية الإجتماعية	٢٢٢٢٠٢	٢٣١٠٠	٢٣٩٠٠	٢٤٨٠٠	٢٥٨٠٠	٢٦٨٠٠	٢٧٨٠٠	٢٨٩٠٠	٢٩٩٠٠	٣١٠٠٠	٣٢٠٠٠	٣٣٢٠٠	٣٤٤٠٠	٣٥٦٠٠
الإجمالى العام	١٤٣٣٨٠٤	١٤٩٢٣٨٠٨	١٥٤٨٨٠٧	١٦٠٨٠٨٠٨	١٦٧٣٨٠٨	١٧٤٨٠٨٠٨	١٨١٣٨٠٨	١٨٨٣٨٠٨	١٩٥٣٨٠٨	٢٠٣٣٨٠٨	٢١١٣٨٠٨	٢٢٠٣٨٠٨	٢٢٩٣٨٠٨	٢٣٨٣٨٠٨

المصدر: جمهورية مصر العربية، البنك الأهلى للتصرى، التقرير الاقتصادية، أعداد مختلفة.

(١) – على أساس أسعار ١٩٨٠/٧٩.

(٢) – على أساس أسعار ١٩٨٢/٨١ وتمثل سنة الأساس للخطة الخمسية الأولى.

(٣) – على أساس أسعار ١٩٨٧/٨٦ وتمثل سنة الأساس للخطة الخمسية الثانية.

(٤) – على أساس أسعار ١٩٩٢/٩١ وتمثل سنة الأساس للخطة الخمسية الرابعة.

(٥) – على أساس أسعار ١٩٩٧/٩٦ وتمثل سنة الأساس للخطة الخمسية الثالثة.

وحيث أن متوسط الدخل الزراعى فى نفس الفترة يقدر بحوالى ١٧٩٧٢ مليون جنيه، فان المتوسط السنوى لمعدل النمو فى الدخل الزراعى فى تلك الفترة يبلغ نحو ١٣,٧%، ويتبين من معادلات الاتجاه الزمنى العام للقطاعات غير الزراعية أن الدخول غير الزراعية ازدادت سنويا بمقدار ١٢٢٧٣ مليون جنيه فى الفترة ١٩٨١/٨٠-٢٠٠٠/٩٩.

وحيث أن متوسط الدخل غير الزراعى فى نفس الفترة يقدر بقرابة ٨٧٤٣٥ مليون جنيه، فان المتوسط السنوى لمعدل النمو فى الدخل غير الزراعى فى تلك الفترة يبلغ نحو ١٣,٧%، ويعنى ذلك أن معدل النمو السنوى فى الدخل غير الزراعى يعادل تقريبا نظيره فى الدخل الزراعى فى الفترة ١٩٨١/٨٠-٢٠٠٠/٩٩.

والجدير بالذكر أن الاسهام الناتجى للقطاعين قد جاء متناسبا مع نسبة دخليهما، حيث قدرت متوسط نسبة الدخل غير الزراعى الى الدخل الزراعى فى الفترة ١٩٨١/٨٠- ٢٠٠٠/٩٩ بنحو ٤,٩ أى ما يعادل خمسة أمثال تقريبا ، وهى نفس نسبة الاسهام الناتجى للقطاعات غير الزراعية الى نظيره فى القطاع الزراعى فى تلك الفترة ، مما تقدم تبين أن العلاقة مباشرة وتناسبية بين الاسهام الناتجى النسبى للقطاع الزراعى والقطاعات غير الزراعية وبين كل من متوسط نسبة الدخل الزراعى السنوى الى الدخل غير الزراعى السنوى ونسبة معدل النمو السنوى فى الدخل الزراعى الى نظيره فى الدخل غير الزراعى فى الفترة ١٩٨١/٨٠-٢٠٠٠/٩٩ .

الاسهام الناتجى للقطاع الزراعى والقطاعات غير الزراعية فى الفترتين ٨٠/١٩٨١-٨٩/١٩٩٠ ـــ ٩٠/١٩٩١-٩٩/٢٠٠٠:

شـــهدت الفترة ٩٠/١٩٩١- ٩٩/٢٠٠٠ كما سبق القول تغيرات واسعة الـــنطاق فـــى كـــل من المنوالين التوزيعى والوظيفى فى البنيان الاقتصادى المصرى، يضاف الى ذلك أن الفترة الثانية اتسمت بالتركيز على تبنى سياسة اقتصـــادية قامت على الاصلاح الهيكلى بواسطة حزمة من السياسات النقدية والمالـــية بهـــدف اصلاح جانب العرض فى القطاعات الاقتصادية المختلفة، وبـــتوزيع المبلغ المخصص للاستثمار الثابت على مختلف قطاعات الاقتصاد القومـــى خلال الفترة ٨٠/١٩٨١-٨٩/١٩٩٠ وهى نحو ٧٣٤٨ مليون جنيه، يـــبدو واضـــحا أن القطاعات السلعية تحتل المرتبة الأولى من حيث أفضليته كمجـــال للاســـتـــثمار حيـــث خصص له نحو ٢٨٨٢ مليون جنيه تمثل نحو ٣٩,٢% مـــن متوســـط الاســـتثمارات الثابـــتة المخصصة لتلك الفترة محل الدراســـة، كما احتل قطاع الخدمات الاجتماعية المرتبة الثانية اذ يبلغ نصيبه حوالـــى ٢١٢٠ ملـــيون جنـــيه تمثل نحو ٢٨,٩% من متوسط الاستثمارات الثابـــتة المخصصة للفترة محل الدراسة، ويأتى قطاع الخدمات الانتاجية فى المرتـــبة الثالثة اد يبلغ نصيبه حوالى ١٤٢٨ مليون جنيه تمثل نحو ١٩,٤% من متوسط الاستثمارات الثابتة المخصصة لنفس الفترة، أما القطاع الزراعى فيجـــئ فى المرتبة الرابعة حيث خصص له نحو ٧٨٧ مليون جنيه فقط تمثل نحو ١٠,٧% من متوسط الاستثمارات الثابتة المخصصة للفترة ٨٠/١٩٨١-٨٩/١٩٩٠، وقـــد ســـار الاســـتثمار على هذا النحو تقريبا خلال الفترة ٩٠/١٩٩١-٩٩/٢٠٠٠ حيـــث بلـــغ اجمـــالى الاستثمارات الثابتة فى الاقتصاد

القومـــى خـــلال تلك السنوات ٤٨٥٦١ مليون جنيه، ويجئ القطاع الزراعى أيضا فى المرتبة الرابعة من حيث أفضليته كمجال للاستثمار يسبقه أيضا كل من القطاعات السلعية غير الزراعية وقطاعات الخدمات الرئيسية ، فبينما بلغ نصيب القطاعات السلعية غير الزراعية نحو ١٨٢٩٥ مليون جنيه تمثل نحو ٣٨% من متوسط اجمالى الاستثمارات الثابتة خلال هذه الفترة، فان نصيب قطاع الخدمات الاجتماعية يبلغ حوالى ١٣٠٧٢ مليون جنيه تمثل نحو ٢٨% مـــن متوســـط اجمالى الاستثمارات الثابتة خلال الفترة محل الدراسة، ويبلغ نصـــيب قطاع الخدمات الانتاجية الذى يأتى فى المرتبة الثالثة نحو ١٠٠٠٠ ملـــيون جنـــيه تمـــثل نحو ٢١% من اجمالى الاستثمارات المخصصة لتلك الفـــترة،فى حيـــن لا يتجاوز نصيب قطاع الزراعة ٤٥٦٤ مليون جنيه تمثل نحـــو ٩,٤% من اجمالى الاستثمارات المخصصة للفترة ١٩٩١/٩٠- ٩٩/ ٢٠٠٠ .

وقـــد صحب هذه التغيرات فى النمط التثميرى تغيرات مقابلة فى كل من حجـــم الدخـــل والدخـــل المحلـــى الاجمالى وتوزيع هذا الدخل بين قطاعات الاقتصـــاد القومـــى، وكمـــا قـــيل قبلا فان من أهم ملامح هذه التغيرات هو الانخفـــاض المستمر فى الأهمية النسبية للزراعة فى الاقتصاد القومى، حيث قـــدر متوســـط الدخـــل الـــزراعى فى الفترة ١٩٨١/٨٠-١٩٩٠/٨٩ بنحو ٥٥٤٢,٥ ملـــيون جنيه أى ما يعادل ٢٢% من متوسط الدخل غير الزراعى والـــبالغ قرابة ٢٥٠٤٩,١ مليون جنيه فى تلك الفترة، بينما بلغ متوسط الدخل الزراعى فى الفترة ١٩٩١/٩٠-٢٠٠٠/٩٩ نحو ٣٠٤٠٢,٣ مليون جنيه أى

مـــا يعادل ٢٠% من متوسط الدخل غير الزراعى والبالغ قدره فى تلك الفترة حوالى ١٤٩٨٢١,٨ مليون جنيه (جدول ١).

ولمعـــرفة أهمـــية هـــذه التغـــيرات فى النمط التثميرى وما صاحبها من تغـــيرات مقابلـــة فى الاهمية النسبية للقطاعات المختلفة على الاسهام الناتجى لكل من قطاع الزراعة والقطاعات غير الزراعية قد تم بالفعل حساب معادلة الانحدار اللوغارتمى للدخل المحلى الاجمالى كدالة للدخل الزراعى والدخول غـــير الزراعـــية فـــى كل من الفترتين (المعادلة ٢،٣) ويتبين من التقديرات المتحصل عليها فى المعادلتين (٢) ،(٣) أن الاسهام الناتجى للزراعة قد زاد فـــى الفترة الثانية حيث زادت مرونة الدخل الاجمالى بالنسبة للدخل الزراعى مـــن حوالـــى ٠,١٦% فى الفترة الاولى الى نحو ١,٠% فى الفترة الثانية . مقـــابل انخفـــاض الاسهام الناتجى للقطاعات غير الزراعية ، حيث انخفضت مـــرونة الدخـــل الاجمالى بالنسبة للدخل غير الزراعى من نحو ٠,٨٤% فى الفـــترة الاولى الى حوالى ٠,٠٤% فى الفترة الثانية . وكما قيل قبلا فانه من المـــرجح ان يكون هذا التزايد فى الاسهام الناتجى النسبى للزراعة راجعا الى تزايد نصيبها من الدخل القومى فى الفترة موضع البحث .

ثانيا : قياس الاسهام الموردى البشرى للزراعة المصرية :

يعتـــبر كل من الانسان والطبيعة المصدران الاساسيان لعملية الانتاج ، وتشـــمل الموارد البشرية جميع السكان الذين يمكن اعدادهم للدخول فى دائرة الاســـتغلال الاقتصـــادى ، والانسان بهذا المفهوم يعتبر موردا اقتصاديا ، اما الجـــزء من السكان الذين يساهمون فعليا فى العملية الانتاجية فيعتبرون بمثابة

قـوى انـتاج ، وتحـتل الزراعة المكانة الرئيسية بين القطاعات الاقتصادية الاخرى فيما يتعلق بالمشتغلين من القوة البشرية العاملة .

ويمـثل عدد المشتغلين بالزارعة اسهام فى توفير فرص العمل وتخفيف حدة مشكلة البطالة فى جمهورية مصر العربية .

وتحـتل الزراعة المكانة الاولى بين القطاعات الاقتصادية الاخرى فيما يـتعلق بالمشـتغلين من القوة البشرية العاملة ويبين الجدول رقم (٢) توزيع المـورد البشرى على اهم قطاعات النشاط الاقتصادى القومى حسب الاهمية النسبية لكل قطاع من هذه القطاعات حيث تتكون قطاعات النشاط الاقتصادى القومـى مـن ثلاثـة قطاعات رئيسية هى القطاع السلعى ، وقطاع الخدمات الانتاجـية وقطاع الخدمات الاجتماعية ، ويأتى القطاع السلعى فى مقدمة تلك القطاعـات مـن حيـث الاهمية النسبية لعدد المشتغلين به بالنسبة لاجمالى قطاعـات النشـاط الاقتصـادى القومـى ، حيث اوضحت البيانات الواردة بـالجدول السـابق ان الاهمـية النسـبية لعدد المشتغلين بهذا القطاع بالنسبة للقطاعـات الاخـرى قد تراوحت بين حد ادنى ٥٤,٤% فى عام ١٩٨٣/٨٢ وحـد اقصى ٥٦% فى السنوات ٨١/٨٠ ،٨٩/٨٨ ، ٩٠/٨٩ على الترتيب كما بلغ متوسط الفترة ١٩٨١/٨٠ -١٩٩٠/٨٩ حوالى٦٠% .

وبدراسـة الاهمـية النسـبية لعدد العاملين بالقطاع السلعى بالنسبة لعدد العامليـن بكافـة قطاعات الاقتصاد القومى . خلال الفترة ١٩٩١/٩٠ ،٩٩/ ٢٠٠٠ ، اوضـحت البيانات الواردة بالجدول رقم (٢) ان متوسط هذه الفترة قد بلغ حوالى ٥٢,٧ % مما يشير الى تناقص الاهمية النسبية للقطاع السلعى مـن حيث مساهمة فى تشغيل القوى العاملة خلال الفترة (١٩٩١/٩٠-٩٩/

٢٠٠٠) بالمقارنة بالفترة الاولى (١٩٨١/٨٠ -١٩٩٠/٨٩) وتعزو بعض الدراسات هذا التناقض الى قيام الزراعة المصرية (وهى اكبر انشطة القطاع السلعى) خلال السنوات الماضية بتوفير اعداد متزايدة من افراد قوة العمل بها لقطاعات النشاط الاقتصادى الاخرى او تحول جزء كبير من قوة العمل الزراعية الى قوة عمل ساهمت مساهمة مغالة فى تدعيم وتنمية وتنشيط الانشطة الاقتصادية غير الزراعية . وبعبارة اخرى فان نسبة كبيرة من قوة العمل غير الزراعية قد نشأت اصلا فى قطاع الزراعة ثم هاجرت للمدن للحصول على فرصة عمل فى مختلف قطاعات الانشطة الاقتصادية الاخرى .

ومن ثم فهى تمثل اضافة رأسمالية كبيرة للقطاعات غير الزراعية باعتبار ان كل فرد ينتقل من الزراعة ينقل معه استثمارا بشريا يتمثل فيما انفق على تعليمه وتدريبه وما حصل عليه من خدمات صحية واجتماعية اثناء اشتغاله بالزراعة، كما اوضحت البيانات الواردة بالجدول السابق ان الاهمية النسبية لعدد العاملين بالقطاعى السلعى كأهم قطاع من قطاعات الاقتصاد القومى قد تراوح بين حد ادنى ٥١,١ % فى عام ١٩٩٧/٩٦ وحد اعلى ٥٤,٢% فى عام ٩١/٩٠ وذلك خلال الفترة الثانية موضع الدراسة (٩٠/ ١٩٩١-٢٠٠٠/٩٩) .

اما على مستوى القطاع السلعى فقد اظهرت دراسة البيانات الواردة بالجدول رقم (٢) ان الزراعة تمثل اهم انشطة هذا القطاع على الاطلاق حيث بلغت الاهمية النسبية لعدد المشتغلين

بهـا بالنسبة لاجمالى عدد المشتغلين بالقطاع حوالى ٦٠,٢% كمتوسط لفترة الدراسة الاولى من (١٩٨١/٨٠- ١٩٩٠/٨٩) . ، حوالى ٥٩% خلال فترة الدراسة الثانية (١٩٩١/٩٠-٢٠٠٠/٩٩) وامر هذا بشأنه يدل على انخفاض مساهمة الزراعة المصرية فى تشغيل القوى العاملة فى الفترة الثانية ، كما تراوحت هذه الاهمية النسبية فى الفترة الاولى بين حد ادنى بلغ حوالى ٦٢,٩% فى عام ١٩٩٠/٨٩، حد أقصى بلغ حوالى ٦٧,٦% خلال عام ٨٤/ ١٩٨٥.

أما بخصوص فترة الدراسة الثانية فقد تراوحت الأهمية النسبية لعدد العاملين بالزراعة بالنسبة لعدد العاملين على مستوى القطاع السلعى بين حد ادنى بلغ حوالى ٥٥,٦% عام ٢٠٠٠/٩٩، حد اقصى بلغ حوالى ٦١,٧% فى عام ١٩٩٢/٩١ .

وتشير البيانات الواردة بالجدول سالف الذكر الى تناقص الدور الذى تؤديه الزراعة على مستوى القطاعات السلعية خلال فترة الدراسة (١٩٨٠/ ١٩٨١-٢٠٠٠/٩٩ ، وقد يعزو ذلك الى ما سبق ذكره من أسباب .

أما على مستوى اجمالى قطاعات النشاط الاقتصادى القومى فقد أوضحت البيانات الواردة بالجدول رقم (٢) ان الزراعة تأتى فى مقدمة الانشطة الاقتصادية باشكالها المختلفة التى تساهم مساهمة فعالة فى تشغيل واتاحة فرص العمل للقطاع العائلى ومن ثم فهى تساهم ايضا كنشاط انتاجى وسلعى يعدمن اقدم الانشطة الاقتصادية فى مصر فى توليد الدخل لهذا القطاع بالاضافة لما توفره له من سلع زراعية سواء فى مجال الغذاء او الكساء، وقد تبين من الدراسة ان الاهمية النسبية لعدد المشتغلين من القطاع

العـــائلى بمهنة الزراعة بالنسبة لعدد المشتغلين بالانشطة الاخرى قد تراوحت بيـــن حد ادنى بلغ حوالى ٢٨,٦% عام ٩٩/ ٢٠٠٠ وحد أقصى بلغ حوالى ٣٧,٥% عام ١٩٨٥/٨٤. كما بلغ متوسط الفترة (١٩٨١/٨٠-١٩٩٠/٨٩) حوالى ٣٦,١% ومتوسط الفترة (١٩٩١/٩٠-٢٠٠٠/٩٩) حوالى ٣١,١ % بتـــناقص قدره ٥% .كما تشير البيانات الواردة بنفس الجدول الى أن الأهمية النسبية للعاملين بالصناعة قد بلغت حوالى ١٣,٨% كمتوسط الفترة الاولى ، حوالـــى ١٣,٦% كمتوســـط للفترة الثانية ، وأن القطاعات السلعية هى انشط القطاعات من حيث أهميتها النسبية فى تنشيط القطاع العائلى من خلال توفير فـــرص العمـــل عـــل المســـتوى وتولـــيد الدخل لهذا القطاع ومن ثم التنمية الاقتصادية .

- تطور العمالة على المستوى قطاعات النشاط الاقتصادى القومى :

بدراســـة الاتجاة العام للعمالة (المورد البشرى) على مستوى قطاعات النشـــاط الاقتصـــادى القومى توضح المعادلات الواردة بالجدول رقم (٣) أن عـــدد المشتغلين بالزراعة يتزايد بمعدل ١,٠٦% من المتوسط السنوى خلال الفترة الاولى (١٩٨١/٨٠) وفقا لمعادلة الاتجاة الزمنى العام الواردة بالجدول المذكور ، كما أتضح من معادلة الاتجاه الزمنى العام الخاصة بالفترة الثانـــية (١٩٩١/٩٠-٢٠٠٠/١٩٩٩) الـــواردة بـــنفس الجدول أن معدل زيادة عدد العامليـــن بالنشـــاط الزراعى قد انخفض الى حوالى ٠,٠١ % من المتوسط السنوى للفترة المذكورة .

جدول رقم (٢) توزيع المورد البشرى على أهم قطاعات النشاط الاقتصادى القومى والأهمية النسبية لكل قطاع فى توفير فرص العمل خلال الفترة ٨١/٨٠ - ٢٠٠٠/٩٩

* بالألف عامل*

قطاعات النشاط الاقتصادى القومى / السنوات	قطاع الزراعة	قطاع الصناعة والتعدين	اجمالى القطاعات السلعية	اجمالى قطاعات الخدمات الانتاجية	اجمالى قطاعات الخدمات الاجتماعية	الاجمالى العام	% لقطاعى الزراعة والصناعة والتعدين الى القطاعات السلعية		% للقطاعات من الاجمالى العام		
							س	ز	الزراعة	الصناعة	القطاعات السلعية
١٩٨١/٨٠	٤٢٠٦	١٣٨٧	٦٢٥٢	١٧٩٠	٣٠٩٦	١١٣٣٩	٣١,٨	٦٦,٢	٣٧,١	١٢,٢	٥٦,٠
١٩٨٢/٨١	٤٢٤٨	١٤٢٢	٦٤٢٤	١٧٨٢	٣٤٨٠	١١٦٨٥	٣٣,٢	٦٦,١	٣٦,٤	١٢,٢	٥٥,٠
١٩٨٣/٨٢	٤٢٩٦	١٥١٤	٦٥٩٢	١٨٥٩	٣٦٦٠	١٢١١١	٣٣,٠	٦٥,٢	٣٥,٥	١٢,٥	٥٤,٤
١٩٨٤/٨٣	٤٣٨٥	١٦٠٢	٦٨٠٥	١٩١٢	٣٧٥١	١٢٤٦٩	٣٣,٦	٦٤,٤	٣٥,٢	١٢,٩	٥٤,٦
١٩٨٥/٨٤	٤٣٤٥	١٦٥٧	٦٤٢٠	١٨٦٩	٣٣٩٥	١١٥٩٤	٣٥,٨	٦٧,٩	٣٧,٥	١٤,٣	٥٥,٥
١٩٨٦/٨٥	٤٤٨٠	١٧٦٠	٦٦٩١	١٩٢٩	٣٣٨٦	١٢٠٠٦	٣٦,٣	٦٧	٣٧,٣	١٤,٧	٥٥,٧
١٩٨٧/٨٦	٤٥٤٣	١٨٤٠	٦٨٢٣	٢٠٢٧	٣٥٤٧	١٢٤١٨	٣٦,٩	٦٦,٥	٣٦,٦	١٤,٨	٥٥,٠
١٩٨٨/٨٧	٤٤٥١	١٨٠٥	٦٩٧٩	١٩٧٢	٣٥٦٤	١٢٥١٥	٣٥,٩	٦٢,٨	٣٥,٦	١٤,٤	٥٥,٨
١٩٨٩/٨٨	٤٥٦٨	١٨٨٢	٧٢٠٤	٢٠٢٠	٣٦٥٦	١٢٨٨٠	٣٦,١	٦٢,٤	٣٥,٥	١٤,٦	٥٦
١٩٩٠/٨٩	٤٦٦٤	١٩٧١	٧٤٢٠	٢٠٨٠	٣٧٤٨	١٣٢٤٨	٣٦,٦	٦٢,٩	٣٥,٢	١٤,٩	٥٦
متوسط الفترة	٤٤١٩	١٦٨٤	٧٢٣٧	١٩٢٥	٣٤١٨	١٢٢٢٧	٣٣,٠	٦٠,٢	٣٦,١	١٣,٨	٦٠

قطاعات النشاط الاقتصادى القومى / السنوات	قطاع الزراعة	قطاع الصناعة والتعدين	اجمالى القطاعات السلعية	اجمالى قطاعات الخدمات الانتاجية	اجمالى قطاعات الخدمات الاجتماعية	الاجمالى العام	% لقطاعى الزراعة والصناعة والتعدين الى القطاعات السلعية		% للقطاعات من الاجمالى العام		
							ص	ز	الزراعة	الصناعة	القطاعات السلعية
١٩٩١/٩٠	٤٥٠٠	٣٠٢٦	٧٣٢٧	٢١٨١	٤٠٠٩	١٣٥٢٧	٢٧,٨	٦١,٣	٣٣,٣	١٥,١	٥٤,٢
١٩٩٢/٩١	٤٥٨٥	١٨٢٨	٧٤٢٥	٢٢٢٨	٤٠٧٩	١٣٧٤٢	٢٤,٢	٦١,٧	٣٣,٤	١٣,٤	٥٤,١
١٩٩٣/٩٢	٤٦٣٠	١٨٧٦	٧٥٥٤	٢٢٦٥	٤١٧٧	١٤٠١١	٢٤,٨	٦١,٢	٣٣,٠	١٣,٤	٥٢,٩
١٩٩٤/٩٣	٤٦٨٢	١٩٥٢	٧٧٦٦	٢٣٥١	٣٤١٩	١٤٤٣٦	٢٥,١	٦٠,٣	٣٣,٤	١٣,٥	٥٣,٨
١٩٩٥/٩٤	٤٧٤٤	٢٠٣١	٧٩٦٨	٢٤٥٠	٤٤٦١	١٤٨٧٩	٢٥,٥	٥٩,٥	٣١,٩	١٣,٧	٥٢,٦
١٩٩٦/٩٥	٤٨١٢	٢٠٩٩	٨١٧١	٢٥٥٣	٤٦١٦	١٥٣٤٠	٢٥,٧	٥٨,٩	٣١,٤	١٣,٧	٥٣,٣
١٩٩٧/٩٦	٤٧٤٧	٢٠٣٨	٨٠٨٨	٢٥٢٨	٥٣٠٩	١٥٨٧٥	٢٥,٢	٥٨,٧	٣٠	١٢,٩	٥١,١
١٩٩٨/٩٧	٤٨٢٠	٢١٨٢	٨٣٨٥	٢٦٢٢	٥٣٣٧	١٦٢٤٤	٢٦,٠	٥٧,٥	٢٩,٥	١٣,٤	٥١,٣
١٩٩٩/٩٨	٤٨٩٩	٢٢٩٧	٨٦٦٤	٢٧٢٠	٥٤٨١	١٦٢٦٥	٢٦,٥	٥٦,٥	٢٩,١	١٣,٦	٥١,٤
٢٠٠٠/٩٩	٤٩٨٠	٢٤١٢	٨٩٤٩	٢٨٢٢	٥٦٢٩	١٧٤٠٠	٢٧	٥٥,٦	٢٨,٦	١٢,٩	٥١,٤
متوسط الفترة	٤٧٢٩	٢٠٢٦	٨٠٢٢	٢٤٧٢	٤٧٢٣	١٥٢٢٧	٢٥,٨	٥٩,٠	٣١,١	١٣,٦	٥٢,٧

جمع وحسب من:

المصدر : جمهورية مصر العربية ،البنك الأهلى المصرى، النشرة الاقتصادية، أعداد مختلفة.

أما فيما يتعلق بعدد العاملين بقطاع الصناعة فقد أوضحت معادلتا الاتجاه الزمنى العام الواردتين بنفس الجدول أنه قد تزايد بمعدل قدره ٣,٨٦% ، ٢,٤٧% من المتوسط السنوى خلال الفترتين الاولى والثانية مما يشير الى تحول كثير من العاملين بالنشاط الزراعى الى العمل بقطاع الصناعة وهو ما يمثل اسهام القطاع الزراعى فى زيادة المورد البشرى بالقطاع الأخير وفى نفس الوقت تشير هذه البيانات الى تناقص عدد العاملين بقطاع الزراعة نظرا لانخفاض دخولهم بهذا القطاع . الأمر الذى أدى الى ارتفاع أسعار التشغيل بقطاع الزراعة.

كما تشير معادلات الاتجاه الزمنى العام الواردة بالجدول رقم (٣) الى تزايد عدد العاملين بالقطاعات السلعية بمعدل ١,٤٣% ، ٢,١٥% من المتوسط السنوى البالغ حوالى ٧٣٣٧، ٨٠٣٢ عامل خلال الفترتين الاولى والثانية على الترتيب . أما على مستوى الاجمالى العام لقطاعات النشاط الاقتصادى والتى تشتمل على القطاعات السلعية ، وقطاعات الخدمات الانتاجية وقطاعات الخدمات الاجتماعية ، فقد أوضحت نتائج التحليل الاحصائى الواردة بالجدول رقم (٣) تزايد أعداد العاملين بحوالى ١,٣٨% ، ٢,٩٠% من المتوسط السنوى البالغ حوالى ١٢٢٢٧ عامل ، ١٥٢٣٧ عامل خلال الفترة (١٩٨١/٨٠-١٩٩٠/٨٩) ، الفترة (١٩٩١/٩٠-١٩٩٩/٢٠٠٠)

وقــد تبين من نتائج التحليل الواردة بالجدول السابق انه على الرغم من انخفــاض نسبة العمالة فى قطاع الزراعة خلال فترتى الدراسة الا أن العدد المطلــق للعاملين فيها قد استمر فى الزيادة خلال الفترة (١٩٨١/٨٠-٨٩/ ١٩٩١) وربما يرجع ذلك الى أن معدلات النمو فى القطاعات غير الزراعية

لم تكن كافية لاستيعاب كل الزيادة فى عدد العمال الزراعيين يضاف الى ذلك أن ارتفاع نسبة قوة العمل الزراعية فى بداية الفترة والزيادة المضردة فى قوة العمل الكلية قد ضاعف من مشكلة الاستيعاب فكلما ارتفعت نسبة قوة العمل الزراعية وازداد معدل النمو فى قوة العمل الكلية كلما احتاج الأمر الى تنمية القطاعات غير الزراعية بمعدلات أكبر إذا أريد تحول الهيكل الوظيفى لصالح القطاعات غير الزراعية ويتبين من ذلك تأثير سياسات وبرامج الاصلاح الاقتصادى فى احداث تغييرات هيكلية فى كافة قطاعات النشاط الاقتصادى من ناحية توزيع العمالة او المورد البشرى على تلك القطاعات وأن اكثر القطاعات تأثرا بتلك التغيرات كان القطاع الزراعى .

جدول (٢) الاتجاه الزمنى العام لتطوير العمالة على مستوى قطاعات النشاط الاقتصادى القومى فى مصر خلال الفترتين (٨٠/٨١ – ٩٠/٨٩) ، (٩٠/٩١ – ٩٩/٢٠٠٠)

النشاط أو القطاع	الفترة الأولى (٨٠/٨١-٨٩/١٩٩٠)			الفترة الثانية (٩٠/٩١ -٩٩/٢٠٠٠)		
	المعادلة المقدرة	R^2	% معدل التغير السنوى	المعادلة المقدرة	R^2	% معدل التغير السنوى
الزراعة	ص^هـ = ٤١٦٠,٤ + ٤٦,٩٣٨ س هـ (٩,٢٩)	٠,٩٢	١,٠٦	ص^هـ = ٤٤٧٩,٥٢٣ + ٤٧,١٥٨ س هـ (١١,٨٥٧)	٠,٩٥	٠,٠١
الصناعة	ص^هـ = ١٣٢٦,٢٤٧ + ٦٥,٠٦٤ س هـ (١٧,١٧٧)	٠,٩٧	٣,٨٩	ص^هـ = ١٧٩٤,٣٣٣ + ٥١,٢٣٠ س هـ (٤,٨٢٦)	٠,٧٥	٢,٤٧
القطاع الحكومى	ص^هـ = ٦١٩٤,٥٢٠ + ١٠٥,١٦٩ س هـ (٦,١١٩)	٠,٨٢	١,٤٣	ص^هـ = ٧٠٨٣,٨٦٧ + ١٧٢,٣٣٣ س هـ (١٥,٦٥٣)	٠,٩٧	٢,١٥
اجمالى قطاعات النشاط الاقتصادى	ص^هـ = ١١٢٩٨,٩٤٣ + ١٦٨,٦٤٦ س هـ (٤,٧١٢)	٠,٧٤	١,٣٨	ص^هـ = ١٢٨٠٣,٢٠٠ + ٤٤٢,٤٩١ س هـ (٢٦,١٢٣)	٠,٩٩	٢,٩٠

حيث أن

ص^هـ = القيمة التقديرية للمتغير المقابل فى السنة هـ

، هـ = ١ ، ٢ ، ٣ ، ٠٠٠٠٠ ، ١٠ للفترة الاولى (٨٠/٨١-٨٩/١٩٩٠)

هـ = ١ ، ٢ ، ٣ ، ٠٠٠٠٠ ، ١٠ للفترة الثانية (٩٠/١٩٩١-١٩٩٩/٢٠٠٠)

– القيم بين الاقواس تعبر عن قيمة ت المقدرة .

(* *) معنوى عند مستوى ٠,٠٥ .

المصدر : جمعت وحسبت من :

بيانات الجدول رقم (٢) .

المستخلص

تسهم الزراعة المصرية مساهمة فعالة فى تنمية الاقتصاد القومى وفى تدعيم بنياناته الانتاجية والاستهلاكية، حيث تقدم الزراعة الاسهام الناتجى عن طريق نمو الناتج الزراعى فيزداد بذلك الناتج القومى والاسهام السوقى من خلال تبادلها السلع والخدمات مع القطاعات غير الزراعية، ويجئ الاسهام المواردى نتيجة لانتقال بعض مواردها لاستخدامها فى القطاعات الاخرى وفى كل من مجالات الاسهام الثلاث تساعد الزراعة على تنشيط وتدعيم مختلف أنواع الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية فى الاقتصاد القومى .

ومن الاستعراض السابق للاسهام الناتجى والمواردى للزراعة المصرية نخلص إلى ما يلى: (١) أن الزراعة المصرية لازالت تتحمل العبء الأكبر ومن خلال الاسهام الناتجى فى التنمية الاقتصادية وذلك على الرغم من انخفاض مركزها النسبى فى الاقتصاد القومى. (٢) أن حجم الاسهام الناتجى للزراعة المصرية فى المستقبل سيتحدد بمعدل النمو السنوى المحقق فى الناتج الزراعى، وهذا بدوره يتوقف على حجم الاستثمارات الزراعية وعلى الجهود التى ستبذل فى سبيل تطوير أساليب الانتاج الزراعى ورفع الكفاية الإنتاجية للموارد الزراعية المتاحة. (٣) أن تأثير المضاعف لزيادة الناتج الزراعى على الناتج القومى يتحدد بما تسهم به هذه الزيادة فى تدعيم الأنشطة الأخرى من جهة وباسهام هذه الأنشطة فى تنشيط ومساندة النشاط الزراعى من جهة أخرى. (٤) أنه عند وضع خطة للتنمية الاقتصادية يتعين اختيار البرامج التى تكفل استمرار اسهام الزراعة فى نمو الناتج القومى وذلك عن طريق زيادة معدلات النمو فى الناتج الزراعى والوصول بالكفاية

الانتاجـــية الزراعية الى الحدود القصوى لمعظمة الناتج المحلى من الزراعة.

(٥) أن الـــزراعة تعتبر مصدرا لقوة العمل فى القطاعات غير الزراعية، وقد ترتب على انتقال العمل من قطاع الزراعة تغير كبير فى الهيكل الوظيفى فى صالح القطاعات غير الزراعية فى الفترة ١٩٩١/٩٠- ٢٠٠٠/٩٩ ففى تلك الفترة حدث توسع كبير فى القطاعات غير الزراعية وبدرجة كافية لاستيعاب نسبة كبيرة من الزيادة فى قوة العمل الزراعية.

قائمة المراجع

١. جمهورية مصر العربية، البنك الأهلى المصرى، النشرة الاقتصادية، أعداد مختلفة،

٢. جمهورية مصر العربية، معهد التخطيط القومى، الزراعة المصرية والسياسة الزراعية فى اطار نظام السوق الحرة، سلسة قضايا التخطيط والتنمية رقم (١١٢)، فبراير ١٩٩٨.

٣. جمهورية مصر العربية، معهد التخطيط القومى، الزراعة المصرية في مواجهة القرن الواحد والعشرين، سلسة قضايا التخطيط والتنمية رقم (١١٣)، فبراير ١٩٩٨.

٤. عبد التواب اليمانى (دكتور)، تحليل اقتصادى لاسهام الزراعة المصرية فى التنمية الاقتصادية فى الفترة (١٩٥٠-١٩٧٠)، قياس الاسهام الناتجى، مجلة الحقوق، كلية الحقوق، جامعة الاسكندرية.

٥. عبد التواب اليمانى (دكتور)، تحليل اقتصادى لاسهام الزراعة المصرية فى التنمية الاقتصادية فى الفترة (١٩٥٠-١٩٧٠)، قياس الاسهام الموردى، مجلة الحقوق، كلية الحقوق، جامعة الاسكندرية.

٦. محمد مدحت مصطفى (دكتور)، وآخرون، مقدمة فى علم الاقتصاد الزراعى، الطبعة الأولى ٢٠٠١.

7-ARAB REPUBLIC OF EGYPT, MINISTRY OF ECONOMT AND FOREIGN TRAD, Quarterly Economic Digest, July – September 2000, Volume V No. 4.